

## مسؤول ياباني: لا اتفاق بعد على معدل نمو مستهدف لمجموعة العشرين

سيدني - رويترز: قال مسؤول كبير بوزارة المالية اليابانية إن وزراء مالية مجموعة العشرين لم يتوصلوا بعد إلى اتفاق على معدل نمو عالمي مستهدف وإن من المتوقع أن يؤخذ القرار في اليوم الثاني من الاجتماع اليوم الأحد. وصرح المسؤول الذي يشارك في اليوم الأول لمحادثات سيدني للصحافيين أمس بأن تحديد هدف رقمي يشير لطموحات المجموعة ولكنه ليس هدفا قاطعا ملزما. وأضاف أن خطة استراليا تقوم على بلورة معدل نمو مستهدف الآن ثم تضع كل دولة خطة عمل واستراتيجيات نمو تعلن أثناء قمة مجموعة العشرين في نوفمبر المقبل.

## الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business

بالتزامن مع دخول نحو 400 ألف سائح للبلاد في ظاهرة غير مسبوقة

## «هلا فبراير» جديد.. ينعش الاقتصاد بـ100 مليون دينار



(قاسم باشا)

عروض الدراجات النارية المستمرة على شارع الخليج خلال فبراير جذبت عددا كبيرا من المتابعين واضفت أجواء خاصة لفعاليات هذا الشهر

## زكي عثمان

يبدو أن شهر فبراير سيشهد مولدا جديدا لمستقبل السياحة في الكويت بعد أن تغيرت ملامح هذا الشهر بفضل النجاح الكبير الذي حققه مهرجان هلا فبراير في دورته الحالية بالتزامن مع الاحتفالات بالأعياد الوطنية ليرسم 2014 عاما تاريخيا بعد سنوات من التخبط على انطلاق هذا المهرجان. الأرقام غير مسبوقة لدخول البلاد خلال شهر فبراير وتحديدًا منذ انطلاق الاحتفالات بالأعياد الوطنية ومهرجان هلا فبراير شهدت منح 50 ألف تأشيرة دخول في أول 10 أيام من الاحتفالات منها 40 ألفا سياحية، كما شهدت البلاد دخول 60 ألف خليجي وأجنبي للبلاد في ثاني أسبوع من الاحتفالات التي تجلب بوضوح من الأمل حالة السرحان الكبيرة التي تشهدها الأسواق التجارية حاليا وأيضا نسبة الإشغال في الفنادق مما دفع الاقتصاد ليشهد هو الآخر نوعا جديدا من ضخ السيولة المالية فيه التي بلغت أكثر من 100 مليون دينار.

البعض قد يستغرب الرقم وينظر إليه بنظرة «المبالغ فيه» ولكن حقيقة الأرقام السابقة تعكس أكثر من ذلك، ولكن الأرقام الرسمية المتوفرة حتى الآن من إدارة الهجرة عبر دخول نحو 350 ألف خليجي بخلاف نحو 50 ألف أجنبي للتمتع بالأجواء الاحتفالية التي تشهدها الكويت تشير بالتزامن مع

## السياحة أحد

## المطالب

## الملحة لتنفيذ

## مشاريع تنمية

## جديدة ولتوطين

## الاستثمارات

## الكويتية



النشاط غير الاعتيادي في الأسواق والمجمعات التجارية تؤكد أن رقم الـ 100 مليون دينار ليس بأكبر، لاسيما أن عمليات السحب التي تمت عبر البطاقات الائتمانية أكدت هذا الرقم والمرشح هو الآخر لارتفاع مع نهاية احتفالات مهرجان هلا فبراير والأعياد الوطنية التي ستنتقل رسميا اعتبارا من غد الإثنين وحتى نهاية الأسبوع.

رقم الـ 400 ألف سائح هو الأكبر في تاريخ الكويت، وهو رقم ليس وليد الصدفة بعد أن نجحت الفعاليات المختلفة والمناسبات المتنوعة المنظمة خلال فبراير في جذب العديد من أبناء الخليج والوافدين لهذا الوطن أرضه، لاسيما أن فبراير من الأشهر القليلة التي يحدث

فيها هذا النشاط الترفيهي عكس باقي أشهر العام بالتزامن أيضا مع حاله الطقس الرائعة التي تتمتع بها البلاد خلال تلك الفترة وهو الأمر الذي شكل منظومة متكاملة من عوامل التحفيز للنجاح غير المسبوق لـ «هلا فبراير» الجديد.

والتابع للأحداث يجد ان التحرك غير الاعتيادي لدخول الخليجيين إلى الكويت وتحديدًا من السعودية والبحرين جاء ترجمة حقيقية لانتعاش سياحي غير مسبوق في تاريخ الكويت للاستمتاع بأحداث مميزة في الجزيرة الخضراء ومسيرات شبه يومية على شارع الخليج وارتفاع كبير لأسعار تذاكر حفلات هلا فبراير التي قفزت من 15 دينارًا إلى 150 دينارًا،

وأبضا قرية رمال الرائعة القائمة ضمن مهرجان كويتي وافتخر وهو أحد المهرجانات الوطنية المقامة ضمن احتفالات الأعياد الوطنية على أرض المعارض.. وهو الأمر الذي قد يطرح تساؤلا مهما: «هل سيكون لنجاح مهرجان هلا فبراير في هذا التوقيت من كل عام السبب المباشر لتنظيم مهرجان مشابه أو مماثل خلال أشهر الصيف؟»

هذا التساؤل قد يكون من منطلق استثمار حالة النجاح الكبير حاليا وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الوطني من خلال تحريك نحو 100 مليون دينار فضلا عن توطين موسم العطلة المحلية عوضا عن السفر إلى الخارج للاستمتاع بتلك الأيام سواء خلال تلك الفترة أو مستقبلا خلال أحد

## أشهر الصيف.

## دعم حكومي

قديمًا كنا نتحدث عن ضرورة دعم الحكومة للأنشطة السياحية من خلال إقامة المعارض والمؤتمرات والمهرجانات بالشكل الذي يعود بالفائدة على المنشآت السياحية والفنادق داخل الكويت على أن تقام تلك المناسبات سنويا مصحوبة بخطة تسويق جيدة على نطاق دول مجلس التعاون الخليجي ودول شمال أفريقيا والدول الأجنبية، فهل نرى اليوم ترجمة حقيقية لهذا المطلب سواء باستمرار دعم مهرجان هلا فبراير مستقبلا أو من خلال تنظيم مهرجان صيفي مماثل وتحديدا بعد التجاوب غير المسبوق من قبل إدارة الهجرة بوزارة

الداخلية عبر التسهيلات الكبيرة الممنوحة لتأشيرات الدخول، لاسيما أن تلك النقطة تحديدا كانت ولا زالت أحد أكبر العوامل وراء تراجع معدلات السياحة الداخلية للكويت هذا إلى جانب ضرورة استمرار العروض الخاصة من الفنادق وشركات الطيران لتعويض الفرق الكبير بين العملة الكويتية «الدينار» وباقي العملات الأخرى، لاسيما أن ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية كان أحد الأسباب الأخرى وراء ارتفاع تكلفة السياحة إلى الكويت.

## تراجع سياحي كويتي

جدير بالذكر ان اهتمام الكويت بالقطاع السياحي لا يرقى إلى الاهتمام الذي توليه دول مجلس التعاون لهذا القطاع الحيوي الذي تبلغ مساهمته نحو 28٪ من إجمالي عائدات الخدمات على مستوى العالم، و11٪ من الناتج الاقتصادي العالمي، لاسيما ان هناك نماذج خليجية ناجحة ساهمت في تقدم تلك الدول لمراكز سياحية كبيرة على مستوى العالم عدا الكويت التي لا يزال ترتيبها يتراجع عاما بعد الآخر.. فوفقا لمؤشر التنافسية للسفر والسياحة لعام 2013 فقد حلت الكويت في قاع الترتيب على المستوى الخليجي، وحصلت على المركز 101 من بين 140 دولة في الترتيب العالمي فيما ذكرت مجلة «كوندي ناست ترافيلر» الأميركية، إن الكويت لا تملك البنية التحتية المطلوبة لجذب السياح، موضحة في تقرير لها عن الدول غير الجاذبة للسياح، أن الكويت تعاني من ضعف في تقديم الخدمات السياحية، مما يتوافق مع ما يتوافر في إمارة دبي على سبيل المثال، كما احتلت الكويت المرتبة الخامسة عالميا في تصنيف تلك المجلة لعام

2013، هذا التقرير الخاص بالدول غير الصديقة أو ما يعرف بغير الجاذبة سياحيا، مثل باكستان وأنجولا وتوجو، حيث لفتت المجلة إلى ان الكويت لا تملك المقومات السياحية أو أيا من وسائل الترفيه، سوى المطاعم والمجمعات التجارية لأغراض التسوق، وبالتالي يمكن اعتبارها ضمن الدول غير الجاذبة سياحيا. والجدير بالذكر أيضا ان هناك 6 معايير يتم احتسابها عند وضع مؤشرات المنافسة للقطاع السياحي على مستوى العالم وتمثل في: القوانين والأنظمة التي تهتم باستقطاب الزوار وإقامة الأجانب والبنية التحتية المؤهلة وتشمل المطارات وسعتها والفنادق وشبكات المواصلات وأماكن الترفيه والبيئة التجارية وأماكن التسوق والثروات البشرية والثقافة وتنوعها وطبيعة البلد وجوها.

أخيرا.. السياحة في الكويت قد تكون أحد المطالب الملح للانتعاش الاقتصادي، لاسيما ان هذا الانتعاش مرتبط بتنفيذ المزيد من مشاريع التنمية وبالتالي عودة منتظرة لقدرات القطاع الخاص المتوقفة منذ سنوات علما ان دول مجلس التعاون الخليجي تستعد لإنفاق نحو 400 مليار دولار على المشاريع السياحية في المنطقة حتى 2018 عبر بناء مراكز ومرافق سياحية متطورة قادرة على جذب السياح.. ويظل التساؤل قائما.. هل سنرى طرعا مشاريع تنمية سياحية مستقبلا من سياتر ركب البلاد كعادته عن القطار الخليجي ونقف مكتوفي الأيدي أمام طفرات عمان وغيرها لمشاريع تحاكي الأذواق العالمية وتستقطب انظار الزوار من مختلف دول العالم؟.

مدير عام «وربة تلي كومب» سالم بهباني رسم مع «الأبناء» ملامح تأسيس أول محفظة مالية إلكترونية ذكية بالكويت

## وداعاً ATM.. وأهلاً بسداد المشتريات والتحويلات بـ«SMS»



صورة من «انفراء» «الأبناء» حول الاتجاه لتنفيذ الخدمة كما نشر في عدد 23 ديسمبر 2013



سالم بهباني



الكويت تدخل عصرا جديدا من خلال دفع المشتريات والتحويلات عبر الهاتف العادي والذكي

لاستخدام النظام.

قدرات اصطناعية

أما فيما يتعلق بقدرة الذكاء الاصطناعي المزود بالمحفظة المالية الإلكترونية فقال بهباني إن هذه القدرات تم استحداثها وإضافتها للمحفظة الإلكترونية الذكية الآمنة للمساهمة في تسهيل العمل معها في حال رغبة الفرد في إجراء أي عملية تجارية فقط باستخدام المكالمات الفاشئة لتوفير الوقت والمال في بعض الأحيان، علما ان النظام يقوم بمتابعة الأعمال اليومية التي يقوم بها الفرد فيما يتعلق بتعاملاته اليومية لمعركة سلوكة وانطباعاته لتمت الاستفادة منها في حال قيام الفرد بأي عملية تجارية باستخدام المكالمات الفاشئة لتسديد للطرف الآخر أو إجراء أي عملية مالية.

## نظام المحفظة

## محمي من الهاكر

## والفيروسات

## والسرقات وعمليات

## التزيف وغسيل

## الأموال

## تنفذ العمليات

## الشرائية عبر

## الرسائل القصيرة

## المرسلة من

## العميل إلى النظام

ذلك المنطلق تم استخدام خاصية الرسائل ضمن عمل نظام المحفظة المالية الإلكترونية، وذلك في حال رغبة الفرد في تطبيق أي من الخدمات السالفة الذكر، يقوم بإرسال رسالة قصيرة بكون محدد وعليه يتعامل النظام مع ذلك الكود ويجوله إلى أمر لتنفيذ مهمة، بكل يسر وأمان وبسرعة عالية لا يمكن تجاهلها.

## عملاء المحفظة

وأشار إلى ان عملاء المحفظة المالية الإلكترونية الذكية كل من يمتلك هاتف نقال دون تمييز سواء كان هاتف ذكيا أو عاديا ودون الحاجة للتوصيل بشبكة الانترنت للاستفادة من تلك الخدمات، دون ضرورة بأن يكون عملاء المحفظة المالية لديهم مؤهلات أو قدرات عالية

الإلكترونية تتكون من عدد 15 جهاز خادم (سيرفير) بمواصفات عالية وسعات من الذاكرة الصلبة تصل إلى 5 تيرا لحفظ بيانات ومعلومات العميل بكل سرية ولها القدرة في إنجاز مبدئيا 5 ملايين عملية في الشهر دون فشل أو تلف أو عطل قد تؤثر على الوظيفة الأساسية.

وحول كيفية عمل المحفظة المالية الإلكترونية قال بهباني «إن الكثيرين من الأفراد يستخدمون الهاتف النقال إما للمحادثة أو لإرسال الرسائل القصيرة والتوصيل بالانترنت للاستفادة من الخدمات والتطبيقات المتوفرة فيه، وبما لا شك فيه أن الأشخاص على دراية تامة بإرسال واستقبال الرسائل القصيرة طوال اليوم، ومن

جميع الاختراقات التي قد يتعرض لها من (الهاكر- الفيروسات - السرقات - التزيف - غسيل الأموال - الأوامر المتكررة)، مبيئا أنه تم سد جميع الثغرات التي قد تظهر في النظام سواء في الوقت الراهن أو على الصعيد المستقبلي، حيث أتيج إمكانية تحديث النظام ليتواءم مع أي تغيرات قد تطرأ في المعايير العالمية المتعلقة بعمل المحافظ المالية الإلكترونية.

يذكر ان نظام المحفظة المالية الإلكترونية معمول به حاليا بالسويد وبعض الدول الأوروبية وأميركا، ضمن تقنيات عالمية نحو تقليص أفرع البنوك الأجنبية حول العالم بحلول 2015.

## مكونات المحفظة

وأضاف أن المحفظة المالية

العادي دون تمييز، ودون الحاجة إلى استخدام جميع أنواع كروت ATM أو الفيزا أو الماستر أو الكاش. وقال بهباني في تصريح خاص لـ «الأنباء» إن المحفظة الإلكترونية تتيح إمكانية استخدامها من أي مكان بالعالم من خلال عملية ربط داخلية مع شركات الاتصالات بالخارج والداخل، مشيرًا إلى ان قيمة الاشتراك في خدمات المحفظة المالية الإلكترونية تم تحديدها بشكل مبدئي بـ 10 دنانير سنويا، وذلك لضمان تغطيتها لأكثر عدد من شرائح المجتمع بمختلف الفئات.

## نظم الحماية

وأوضح بهباني أن تم العمل على حماية نظام المحفظة المالية الإلكترونية الذكية من

## اشترالك الخدمة

## لا يتجاوز 10 دنانير

## سنويا بالتعاون مع

## «كي نت» وشركات

## الاتصالات المحلية

## الثلاث

## إمكانية استخدام

## الخدمة من أي

## مكان بالعالم

## عبر عملية ربط

## داخلية مع شركات

## الاتصالات المحلية

## محمود فاروق

كشفت مدير عام شركة «وربة تلي كومب» سالم بهباني عن تأسيس أولى الذكية بالكويت بالتعاون مع شركة الخدمات المصرفية «كي نت» وشركات الاتصالات الثلاث المحلية (زين - الوطنية - VIVA)، وهي نتيج مستخدميهما إجراء جميع العمليات الشرائية في جميع المراكز التسويقية والمجمعات والمطاعم وخدمات شحن الرصيد وسداد فواتير الهاتف وسداد الأقساط والتحويلات الفورية ودفع الفواتير والرسوم المصرفية والحكومية بشتى أنواعها بالإضافة إلى الشراء والتسوق عبر الإنترنت (التجارة الإلكترونية)، من خلال الهاتف النقال الذكي أو